أزمة اللحوم فى مصر

للمهندس الزراعى الدكتور إبراهيم عبد الرحمن سيد أحمد
أستاذ الانتاج الحيوانى بكلية الزراعة بجامعة الأسكندرية

ليست أزمة اللحوم الحالية فى مصر وليدة الصدفة ولا دخل لعنصر المفاجأة فيها، إذ هى أمر كان متوقع الحدوث فى أى وقت منذ عهد بعيد وإن لم تتنبه إليه الأذهان إلا منذ عهد قريب عند استفحال أمرها.

والأزمة الحالية أملتها الظروف الاقتصادية للبلاد والمجاعة العالمية فى اللحوم. ويجب للحد من شدتها أو تخفيف وطأتها دراسة الأسباب التى أدت إلى استفحال أمرها حتى يتيسر اقتراح الوسائل الكفيلة بعلاجها.

أسباب أزمة اللحوم الحالية: هى أسباب خارجية وأسباب داخلية:

١ — أما الأسباب الخارجية: فهى أسباب عالمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف لاجتماعية لبلاد العالم أجمع، وليس من المتيسر لنا التحكم فيها لتعددها وتشعبها، وهذا ما يجعل التكهن باقتراح الوسائل المؤدية إلى تخفيف هذه الأزمة والقضاء على أسبابها أمراً غير ميسور. ولكن من المسلم به أن فى استقرار السلم العالمى وما يتبعه من استقرار اقتصادى ما يرجح أن تخف على أثره وطأة أزمة اللحوم تدريجا.

٢ — أما الأسباب الداخلية فيمكن حصرها فيما يلى:

أولا — إحجام الزراع والمربين عن تربية الماشية والأغنام للأسباب الآتية:

(ا) ارتفاع القيمة الإيجارية للأراضى الزراعية المصرية تبعا لارتفاع أثمان هذه الأراضى إذا قيست بمثيلاتها فى بريطانيا وأمريكا مثلا، وهذا مما حد من زراعة مساحات كبيرة من العلف الأخضر وخاصة الصيفية منها.

(ب) ارتفاع أثمان العليقة الجافة ويرجع ذلك إلى:

(١) ارتفاع أثمان المحصولات الزيتية والحبوب لأسباب كثيرة لا سبيل لمناقشتها هنا .

(٢) تصدير مقادير كبيرة من مخلفات المضارب والمطاحن والمعاصر إلى الخارج فالمصدر منها عام ١٩٤٩ يقدر بحوالى نصف مليون جنيه ، وكان من المتيسر تحويل هذه المواد عن طريق الحيوان الزراعى إلى كميات كبيرة من اللحم واللبن والبيض والصوف والجلود يقدر ثمنها بأضعاف أضعاف ثمن تصديرها بصرف النظر عن الفوائد الأخرى التى تجنى من جراء استهلاك هذه المواد فى داخلية البلاد .

ثانيا — زيادة عدد السكان المطرد مع ازدياد قدرتهم الشرائية لارتفاع مستواهم الاجتماعى وتفهمهم القيمة الغذائية العالية للمنتجات الحيوانية ، فارتفع بذلك الاستهلاك المحلى من اللحوم ومنتجاتها. ويتضح من الرسم البيانى لاستهلاك اللحوم أن هناك زيادة مطردة فى استهلاك اللحوم على التوالى مع السنين، وقد قدرت هذه الزيادة فى سنة ١٩٥٠ بنحو ٣٥ ٪ من استهلاك سنة ١٩٣٥ مع ملاحظة أن هذه الزيادة الكبيرة فى الاستهلاك لم تقابلها زيادة مناسبة فى عدد الحيوانات الزراعية :

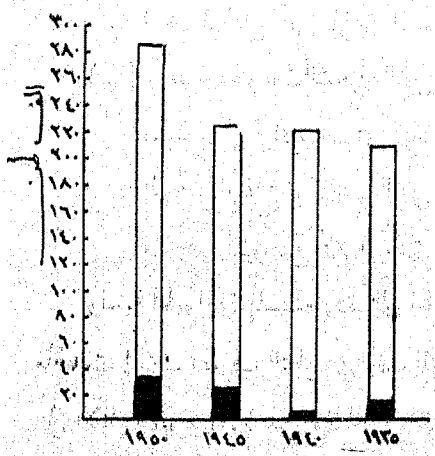

الوزن الحى للحيوانات المستوردة والمذبوحة فى السلخانات

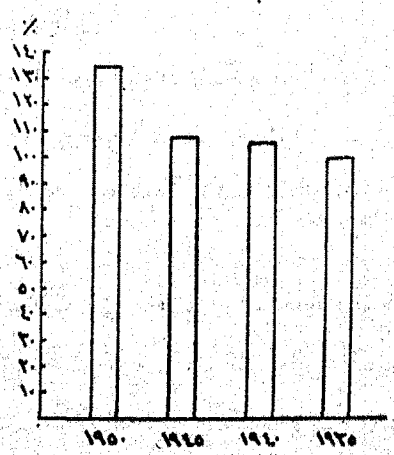

النسبة المئوية لاستهلاك اللحوم على أساس استهلاك سنة ١٩٣٥

ثالثا — إهمال شأن الحيوان الزراعى وعدم الاهتمام بتحسين ظروفه البيئية أوصفاته الاقتصادية ، وهذا سبب أصيل ألفت إليه الأنظار بوجه خاص، إذ تسبب عنه:

(١) ضعف الإنتاج الحيوانى العام .

(٢) ارتفاع تكاليف الوحدة من اللحـــوم والمنتجات الحيوانية الأخرى عن تكاليف مثيلاتها فى البلاد التى اهتمت بتربية الحيوان كركن هام من أركان ثروتها القومية .

أما وقـد فصلت فيما سبق بعض أسباب أزمة اللحوم فى مصر فما هو العلاج ؟ لا سبيل إلى علاج هذه الأزمة إلا باتباع الآتى :

أولا — سياسة قصيرة المدى تتلخص فيما يلى :

١ — استيراد حيوانات اللحم والأغنام للاستهـلاك المحلى المباشر و إن كنت لا أومن إيمانا قويا بأن هذا العلاج سيحد كثيراً من أزمة اللحوم فيميل بأسعارها إلى الهبوط وإنما أنصح بها كعلاج وقتى مسكن . ويرجع عـدم إمكان الإفادة من هذا العلاج إلى سببين :

(ا) أن أزمة اللحوم عالمية فأثمانها فى الخارج مرتفعة والكميات التى يمكن الحصول عليها عن طريق الاستيراد قليلة .

(ب) ستقف صعوبات الشحن والنقل حائلا دون استيراد عدد كبير من الحيوانات الحية ـ إن توافرت ـ أو كميات وفيرة من المنتجات الحيوانية . يضاف إلى هذا ارتفاع تكاليف النقل والشحن تبعا للحالة الاقتصادية العالمية وهو ما يرفع كثيراً من ثمن الوحدة .

ونسبة الحيوانات المستوردة إلى الحيوانات التى ذبحت فى السلخانات تؤيد ماذهبت إليه ـ بصرف النظر عن تلك التى ذبحت خارج السلخانات والتى تقـدر على الأقل بنحو ٢٥ ٪ من جملة المذبوحات ـ خلال الفترة من سنة ١٩٣٥ ـ ١٩٥٠ وهى تدل على ضآلة هذه النسبة خصوصا خلال سنة ١٩٤٠ أثناء الحرب العالمية الثانية رغم الجهود الشاقة التى بذلت فى هذا السبيل .

جدول رقم (١)
نسبة الحيوانات المستوردة الى الحيوانات المذبوحة فى الملجانات
١٩٣٥ — ١٩٥٠

نوع الحيوان	١٩٣٥			١٩٤٠			١٩٤٥			١٩٥٠		
	عدد الحيوانات المذبوحة	المستوردة	% المستوردة الى المذبوحة	عدد الحيوانات المذبوحة	المستوردة	% المستوردة الى المذبوحة	عدد الحيوانات المذبوحة	المستوردة	% المستوردة الى المذبوحة	عدد الحيوانات المذبوحة	المستوردة	% المستوردة الى المذبوحة
النعيلة البقرية	٣٥٨٩٤٧	٥٧١٧	١,٦٠	٢٩٩٨١٥	٩٨٩٦	٢,٤٨	٤٢٥٥٢١	٣٥٤٤٧	٨,٣٣	٥٠٧٨٩٩	٤٠٥١٤	٨,٠٠
جمال	٢٨٣٥٠	٢٢٧٢٩	٨٠,١٧	١٨٣٢٩	٨١٢٤	٤٤,٣٥	٢٣٠٢٩	٤٠٤٦	١٧,٥٧	٤٨٤٣٦	١٣٩٠١	٢٨,٩١
أغنام	٦٤٨٩٧	٩٤٦٤	١,٤٦	٦٦١٧٩	٣٥٣٨٠	٥,٣٥	٤٤٠٩١٤	١٣٥٥٩٤	٣٠,٧٨	٥٥٣٢٦٠	١٥٣٠٧٣	٢٧,٧١
ماعز	٥٣٧٤٩	١٣٢٧	٢,٤٧	٤١٠٠٤	٨٩٦	٢,١٩	١٥٢١٠	٥٩٧١	٣٩,٢٩	٢٥٦٨٨	٢٧٧٤٩	١٠٨,٠٢

٢ — والعلاج الثانى للسياسة القصيرة المدى هو استيراد طلائق حيوانات اللحم الممتازة وتهجينها مع إناث الأبقار البلدية الكبيرة الحجم لإنتاج الهجين الأول « First cross » الذى يمتاز بكبر الحجم والتبكير فى النضج على أن يستخدم التلقيح الصناعى فى عملية التهجين لتعم الفائدة وتقل التكاليف .

ويجب أن تجرى هذه العملية تحت إشراف هيئة مسئولة على أن تتخذ جميع الاحتياطات الكفيلة بعدم الاستمرار فى تربية هذا الهجين الأول لتكوين سلالة أو نوع منه .

ولا يفوتنى أن أنبه هنا وأحذر من الأضرار والخسائر الجسيمة التى تصيب البلاد إذا ما اتجه التفكير نحو استيراد حيوانات اللحم الأجنبية بقصد أقلمتها والإكثار منها لعدم موافقة البيئة المصرية لها، فإن هذا الاستيراد ينجم عنه انحطاط إنتاج هذه الحيوانات وتضاؤل أحجامها وضعف صحتها جيلا بعد جيل تضاف إلى ذلك بعض الأسباب الاقتصادية الأخرى التى سيأتى بيانها فيما بعد .

ثانيا — سياسة طويلة المدى :

لاسبيل إلى تنفيذ هذه السياسة إلا باتباع إحدى الطريقتين الآتيتين التى تتناسب والظروف الاقتصادية للبلاد :

أولاها — زيادة حمولة الأراضى الزراعية المصرية الحالية والمستقبلة من الحيوان الزراعى عن القدر الحالى .

والثانية — الاحتفاظ بالحمولة الحالية مع العمل على تحسين الصفات الاقتصادية لهذا الحيوان .

وعند هذا الحد يجدر بنا أن نتناول الشطر الأول من الافتراح الأول بالبحث والتمحيص فنتساءل من إمكان زيادة حمولة الأراضى الزراعية من الحيوان الزراعى ؟ والجواب على ذلك سهل ميسور .

جدول رقم ٣

مساحة الأراضى الزراعية وعدد الحيوانات من ماشية وأغنام ١٩٤٩

المديرية	المساحة بالألف فدان				عدد الحيوانات بالألف رأس			ما يخص الفدان الواحد من الأبقار		ما يخص الفدان الواحد من الجاموس		ما يخص الفدان الواحد من الماشية أبقار وجاموس		عدد الأغنام بالألف رأس	ما يخص الفدان الواحد من الأغنام	
	الزمام	المزروع	مساحة البرسيم	البور	أبقار	جاموس	مجموع	المساحة الكلية	المساحة المزروعة	المساحة الكلية	المساحة المزروعة	المساحة الكلية	المساحة المزروعة	جملة	المساحة الكلية	المساحة المزروعة
البحيرة	١١٤٣	٧٣٩	٢٩٨	٤١٥	١٣٩	٩٧	٢٣٦	١٢٢ر٠	١٩١ر٠	٠٨٤ر٠	١٣٢ر٠	٢٠٦ر٠	٣٢٣ر٠	١٦١	١٤١ر٠	٢٢١ر٠
الغربية	١٦٧٣	١٠٧٢	١٤٩	٦٠١	٢٠٣	١٩٣	٣٩٦	١٢١ر٠	١٨٩ر٠	١١٦ر٠	١٨٠ر٠	٢٣٧ر٠	٣٦٩ر٠	٢٢٧	١٣٦ر٠	٢١٢ر٠
الشرقية	١٣٣٤	٦١٧	٢١٦	٧١٧	١٥٦	١١٩	٢٧٥	١١٧ر٠	٢٥٢ر٠	٠٨٩ر٠	١٩٣ر٠	٢٠٦ر٠	٤٤٥ر٠	١٣٠	٠٩٧ر٠	٢١٠ر٠
الدقهلية	٦٢٩	٥٣٦	٢٤٦	٩٤	١٠٣	١٣٤	٢٣٧	١٦٤ر٠	١٩٢ر٠	٢١٤ر٠	٢٥١ر٠	٣٧٨ر٠	٤٤٣ر٠	١٣٢	٢١٠ر٠	٢٤٧ر٠
المنوفية	٣٧٨	٣٤٢	١٥٨	٣٦	١١٢	١٥٩	٢٧١	٢٩٥ر٠	٣٢٦ر٠	٤٢٢ر٠	٤٦٦ر٠	٧١٧ر٠	٧٩٢ر٠	١١٧	٣١٠ر٠	٣٤٣ر٠
القليوبية	٣٣٦	١٩٩	٩١	٣٧	٤٨	٧٥	١٢٣	٢٠٣ر٠	٢٤١ر٠	٣١١ر٠	٣٧٣ر٠	٥١٤ر٠	٦١٤ر٠	٥٩	٢٤٨ر٠	٢٩٤ر٠
الجيزة	٢٥٩	١٨٤	٧٣	٧٥	٣٨	٦٨	١٠٦	١٤٥ر٠	٢٠٤ر٠	٢٦٣ر٠	٣٧١ر٠	٤٠٨ر٠	٥٧٥ر٠	٥٣	٢٠٣ر٠	٢٨٧ر٠
بنى سويف	٢٥٩	٢٢٢	٧٣	٣٧	٧١	٤٧	١١٨	٢٧٤ر٠	٣٢٠ر٠	١٨٣ر٠	٢١٣ر٠	٤٥٧ر٠	٥٣٣ر٠	٧٣	٢٨٣ر٠	٣٣٠ر٠
الفيوم	٤٨٣	٣٠٢	١٠٩	١٨١	٥٩	٥١	١١٠	١٢٣ر٠	١٧٣ر٠	١٠٦ر٠	١٧٠ر٠	٢٢٩ر٠	٣٤٣ر٠	٦٢	١٢٨ر٠	٢٠٥ر٠
المنيا	٤٧٦	٤٠٦	٨٦	٧١	٩٢	٧٥	١٦٧	١٩٤ر٠	٢٢٨ر٠	١٥٨ر٠	١٨٥ر٠	٣٥٢ر٠	٤١٣ر٠	١٥٧	٣٣٠ر٠	٣٨٧ر٠
أسيوط	٤٨٦	٤٣٠	٩٢	٥٦	١٠٥	٧٨	١٨٣	٢١٦ر٠	٢٤٤ر٠	١٦٠ر٠	١٨٠ر٠	٣٧٦ر٠	٤٢٤ر٠	١٨٢	٣٧٣ر٠	٤٢٢ر٠
جرجا	٣٦٦	٣١٨	٨٨	٤٨	٧٨	٨١	١٥٩	٢١٣ر٠	٢٤٥ر٠	٢٢١ر٠	٢٥٤ر٠	٤٣٤ر٠	٤٩٩ر٠	١٨٠	٤٩٢ر٠	٥٦٦ر٠
قنا	٤٢٩	٣٦٠	٢٧	٦٩	٨٠	٤٧	١٢٧	١٨٧ر٠	٢٢٣ر٠	١٠٨ر٠	١٣٩ر٠	٢٩٥ر٠	٣٥٢ر٠	١٨٢	٤٢٢ر٠	٥٠٥ر٠
أسوان	٢١١	١٠٨	٤	١٠٣	٢٤	٧	٣١	١١٣ر٠	٢٣٠ر٠	٠٣٤ر٠	٠٦٦ر٠	١٤٧ر٠	٢٨٦ر٠	٨٣	٣٩٥ر٠	٧٧٠ر٠
المجموع	٨٣٦٤	٥٨٣٥	١٧١٠	٢٥٤٠	١٣٠٨	١٢٣١	٢٥٣٩	٢٬٤٨٧	٣٬٢٤٨	٢٬٤٦٩	٣٬١٥٢	٤٬٩٥٦	٦٬٤٠١	١٧٩٨	٣٬٧٦٩	٤٬٩١٩
	المتوسط العام للفدان الواحد							١٧٨ر٠	٢٣٢ر٠	١٧٦ر٠	٢٢٥ر٠	٣٠٤ر٠	٤٥٧ر٠		٢٦٩ر٠	٣٠٧ر٠

إذ تدل الإحصاءات التى لدينا على أن عدد الماشية كان فى مصر عام ١٩٤٩ يبلغ نحو مليونين ونصف مليون ، وأن عدد الأغنام نحو مليون وثمانمائة ألف رأس ، أى أن متوسط حمولة الفدان المزروع تبلغ ٤٥ر٠ من الماشية و ٣٥ر٠ من الأغنام فى حين أننا لو تعمقنا فى الدراسة لوجدنا أن نصيب الفدان الواحد فى مديريات : المنوفية ، والدقهلية ، والجيزة ، وجرجا من الماشية هو ٨ر٠ و ٦ر٠ و ٦ر٠ و ٥ر٠ على التوالى ، ومن الأغنام نحو ٣ر٠ فى كل من المديريات الثلاث الأولى ، ونحو ٦ر٠ فى مديرية جرجا ، وهذه الأرقام تزيد كثيراً عن المتوسط العام لحمولة الأرض، ليس هذا فحسب ،

بل إن حمولة الأرض بالنسبة للماشية فى مديرية المنوفية ، وبالنسبة للأغنام فى جرجا تبلغ ضعف هذا المتوسط فى حين أن هذه الحمولة فى مديريات البحيرة ، والغربية ، والفيوم تقل كثيراً عن هذا المتوسط .

هذا من حيث حمولة الأراضى من الحيوانات . أما إذا درسنا الموضوع من ناحية أخرى وهى مساحة البرسيم المخصصة للحيوانات فإنه يتضح أن الرأس الواحدة من الأبقار أو الجاموس فى مديريات البحيرة والدقهلية والفيوم يخصها أكثر من فدان فى حين أن ما يخص الرأس الواحدة من هذه الحيوانات فى مديريات المنوفية والغربية وجرجا نحو نصف الفدان .

ولهذه الأسباب يتضح أن حمولة الأراضى الزراعية المصرية الحالية من الحيوانات قليلة ، ويمكن رفع هذه الحمولة إلى مستوى أعلا من ذلك .

ورب معترض يقول إن خصب الأراضى فى المديريات ذات الحمولة العالية يفوق ما فى مديريات البحيرة والفيوم ، ولكن هذا الاعتراض شكلى وغير حقيقى ، إذ يمكن إثبات أن بعض المناطق فى مديرية البحيرة تعادل فى خصبها أراضى المنوفية بسبب ما بذل من عناية فى زراعتها . ومع ذلك فإنه بفرض صحة هذا القول تمكن زيادة خصب الأراضى بالمديريات التى يقال إنها أقل خصباً من غيرها باتباع أنسب طرق الزراعة ، فضلا على أن رفع حمولة مثل هذه الأراضى من الحيوان الزراعى يزيد من خصبها .

وفى ضوء هذه الحقائق ومضافاً إلى أنه يوجد فى مصر نحو مليونين ونصف فدان بوراً يمكن استصلاح معظمها ، كما يوجد أيضاً نحو ٩٤٠ ألف فدان فى الوجه القبلى ما زالت تروى بالحياض ، ويمكن تحويلها إلى أراضى مشروعات « أكثر من ٧/٨ المساحة المزروعة فى مديرية جرجا تروى بالحياض » فإنه يمكن بسهولة رفع عدد الماشية والأغنام فى مصر إلى ضعف عددها الحاضر على الأقل .

فإذا ما انتهينا إلى هذا الرأى وجب علينا أن نتفق على اختيار أوفق أنواع

الحيوانى الزراعى الأكثر ملاءمة لظروف مصر الاقتصادية والاجتماعية فنعنى بتربيته وتحسينه .

وتحقيقاً لهذا الغرض أرى أن أول ما يجب تناوله بالدراسة هو الماشية ، إذ يمكن استغلال الماشية فى كل أو فى أحد الصور الآتية :

١ — العمل الزراعى ٢ — إنتاج اللحم ٣ — إنتاج اللبن والدهن .

فمن المسلم به أن استغلال الماشية فى العمل الزراعى هو أقل صور هذا الاستغلال للزارع ، وأكثرها إرهاقاً للماشية ، وأنه بتحويل الزراعة المصرية إلى زراعة ميكانيكية — ونحمد الله أن الوعى القومى قد تنبه إلى ذلك أخيراً — و إعفاء الماشية من عناء العمل الزراعى يزيد إنتاج هذه الحيوانات من اللبن واللحم إلى الضعف .

أما فيما يختص بتخصيص الماشية المصرية لإنتاج اللحم ، فإننا نجد أن هذا النوع من الإنتاج الزراعى ، و إن كان يفضل استغلالها فى العمل إلا أن دورة رأس المال المستغل فيه بطيئة ونسبة الربح قليلة لارتفاع قيمة الأراضى الزراعية المصرية وما يتبع ذلك من ارتفاع كلفة التربية من غذاء وكلافة وعلاج .

ومن المسلم به كمبدأ اقتصادى عام أن تكاليف تربية حيوان اللبن المخصص لا يمكن تغطيتها إلا إذا توافر لذلك عاملان :

١ — قلة تكاليف التغذية ٢ — سرعة النمو .

وذلك إلى الحد الذى يكفل إنتاج كميات كبيرة من اللحم رخيصة الثمن . وعلى هذا الأساس لم تنجح تربية حيوانات اللحم المخصصة فى المناطق الزراعية المزدحمة بالسكان، المرتفعة الإنتاج . ولنأخذ مثلا انجلترا ومنطقة « East Auylbà » بالذات حيث تعتبر تربية حيوانات اللحم عملا غيراقتصادى « الماشية الثنائية الغرض غير الصالحة للتربية تعطى حيوان لحم مخصص لإنتاج الجيل الأول » لارتفاع أثمان الأراضى الزراعية نسبياً ، وهو ما يؤدى إلى ارتفاع تكاليف الوحدة من اللحوم ، إذ تتكلف تربية الرأس الواحدة من الحيوان هناك من تغذية وعلاج وخلافه نحو ١٥ جنيهاً فى العام الواحد .

ومن البديهى أن تربية الحيوانات المخصصة للحم تحت الظروف المصرية الحالية يزيد على هذا القدر كثيراً .

ويؤيد ذلك ماقام به قسم الإنتاج الحيوانى بجامعة الإسكندرية لتقدير تكاليف تربية العجل الواحد من الجاموس والأبقار من الولادة إلى سن السنتين ، إذ وجد أن هذه التكاليف بالنسبة للجاموس تبلغ ٤٤٫٥ جنيها ، وبالنسبة للأبقار ٣٢٫٥ جنيها . هذا مع العلم بأن متوسط الوزن لأيهما فى سن السنتين ٢٧٥ أقة ، وأن متوسط ثمن العجل البقرى أو الجاموسى يبلغ نحو ٤٠ جنيها بالتسعير الجبرى .

ولهذا فإنى لا أنصح بتخصيص سلالة أو أكثر من الماشية المصرية لإنتاج اللحم وإنما أرى أن نوجه جهودنا إلى تربية سلالة ممتازة من الحيوانات المخصصة لإنتاج اللبن ، أو ثنائية الغرض أى التى تربى لإنتاج اللبن واللحم .

وإنى لأفضل لظروف كثيرة ، سبق أن ذكرت بعضها ، يضيق المقام عن حصرها ومناقشتها — تربية الماشية الثنائية الغرض من الماشية المصرية .

ولما كان من الممكن اعتبار الجاموس المصرى ، وهو على حالته الراهنة ، حيواناً ثنائى الغرض لإنتاج اللبن واللحم فإنه يعتبر أوفق ما يكون ملاءمة للظروف الاقتصادية للبلاد ، لأن مالدينا من بيانات يثبت أنه من الممكن بذل بعض الجهد لتحسين ظروفه البيئية ثم إن إجراء الانتخاب فيه يؤدى لرفع متوسط إدراره العام إلى خمسة آلاف رطل من اللبن فى الموسم الواحد بنسبة دهن قد تصل إلى ٧ ٪ .

أما من حيث الوزن فإنه من المتيسر — بفرض توافر الغذاء الكافى المتزن والوقاية من الأمراض — أن يصل وزن الرأس الواحدة فى سن السنتين إلى نحو ٣٢٠ أقة .

وتعتبر تربية ذكور الجاموس والعجلات غير الصالحة للتربية وتسمين الأمهات المسنة — وأقصد بالأمهات المسنة التى انخفض إدرارها عن مستوى إنتاج القطيع

بحيث يترتب على الاحتفاظ بها فى القطيع انخفاض نسبة الربح الكلى — كناتج ثانوى رخيص الثمن فى صناعة الألبان .

ورب معترض يقول إن تربية الجاموس لا تصلح ولا تزدهر فى جميع مناطق الجمهورية . والرد على ذلك بسيط واضح إذا علمنا أن عدد كل من الجاموس والأبقار الموجود فى مديرية جرجا متساو ، وأن حمولة الفدان فى هـذه المديرية ، رغم أن أكثر من ٧/٨ المساحة المزروعة من هذه المديرية يروى بالحياض ، يزيد على حمولة الفدان طول العام فى المديريات الشمالية من الدلتا كالبحيرة والغربية والدقهلية .

أما الرد الآخر والأعم على هذا الاعتراض فهو الذى يقـول به كثير من علماء تربية الحيوان أمثال Normal Wright & Bonsma .

والطريقة السليمة لرفع مستوى الإنتاج الحيوانى فى منطقة من مناطق العـالم المختلفة هى التحسين بالانتخاب فى الحيوان الزراعى الموجود فى المنطقه بالذات .

٢ — أما الأغنام وعليها يقع شطر كبير من تغطية استهـلاك اللحوم فى مصر فيجب أن تجرى فيها عملية التحسين مع تضاعف العدد .

فيكون التحسين بالانتخاب فيها لـكبر الوزن وإعطاء محصولين من النتاج فى العام الواحد ، وولادة التوائم ، وإعطاء الأمهات كميات وافرة من اللبن لتغذية التوائم فى بدء حياتها .

ولقد أمكن تحقيق هذه الأعراض فى قطعان كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية . وأمكن باتباع هذه السياسة إنتاج قطعان من الأغنام المصرية تتوافر فيها هذه الصفات.

ويجب أن تربى الأغنام فى الأراضى الخصبة القوة . ومن الخطأ اعتبار الأراضى التى تحت الاصلاح أو المستصلحة حديثا بيئة صالحة لتربية الأغنام وخاصة إذا كانت هذه الأراضى رطبة ثقيلة ، فإن مثل هذه الأراضى مرتع خصب لتكاثر الطفيليات كالكوكسيديا والديدان الـكبدية التى تفتك فتكا ذريعا بالأغنام ، ومما يؤيد هذا الرأى

ارتفاع حمولة الأرض الزراعية فى مديريات الوجه القبلى وخاصة الجنوبية منها وكثرة انتشار الأمراض السابقة الذكر فى أغنام شمال الدلتا وهو الذى يسبب ضعف صحتها وإنتاجها .

٣ — ولتخفيف أزمة اللحوم فى مصر يجب إكثار وتحسين الصفات الاقتصادية للدواجن فى مصر ، فمن المسلم به أن الدواجن ومنتجاتها تشغل حيزاً ليس بالقليل فى الزراعة المصرية . فهى على حالتها الراهنة من ضعف الإنتاج وقلة العدد تعتبر مورداً هاما للزارع الصغير ، لأنها تعطى جزءا ليس باليسير من نفقات معيشته اليومية ، ولو أنه بذل بعض العناية نحو زيادة عدد ووزن البيض وحجم الحيوان والعناية بتغذية النتاج ووقايته من الأمراض لأمكن الحصول على أعداد كبيرة من الدواجن وكميات وافرة من منتجاتها الممتازة بأرخص الأثمان. وبذلك يمكن تخفيف أزمة اللحوم فى مصر (وقد تناول ذلك بالتفصيل الزملاء فى محاضرة أخرى) .

٤ — الاهتمام بالسياسة السمكية : ولا يفوتنى أن أذكر هنا أثر الاهتمام بالسياسة السمكية ودراسة مشكلاتها والعمل على تشجيع استثمار الأموال فيها فى تخفيف أزمة اللحوم ، فإنى أعتقد أن هذا الفرع من الإنتاج الحيوانى لم ينل حتى الآن عناية تذكر لتنظيمه والنهوض به مع العلم بأن البلاد التى تهتم برفاهة أهلها قد اعتمدت عليه كمصدر هام لتوفير غذاء صالح غنى فى البروتين الرخيص. وقد كان أولى بنا أن نهتم بهذا النوع من الإنتاج الحيوانى ، إذ حبا الله مصر بحو معتدل ملائم لتربية الأسماك، وسواحل بحرية ونهرية طويلة يبلغ طول الأولى نحو ألفين وأربعمائة كيلو متر « ١٣٠٠ ميل جغرافى » والثانية نحو ١٥٢٨ كيلو مترا « نحو ٨٢٨ ميلا جغرافيا » من وادى حلفا إلى البحر الأبيض المتوسط .

ورغم هذا فإن المستهلك من الأسماك فى مصر عام ١٩٤٩ بلغ نحو ٥٠ ألف طن وهو ما يقرب من سدس الاستهلاك الكلى للحوم .

ولعل فى اهتمام وزارة الزراعة فى هذا العهد الجديد بهذا الموضوع بشيرا بتحقيق ماترمى إليه البلاد من توفير هذا الغذاء ليصبح غذاء شعبيا كسابق عهد البلاد به .

ويجب ألا تقتصر الجهود على تحسين الصفات الوراثية للحيوان الزراعى أو زيادة عدده فحسب ، بل يجب أولا وقبل كل شىء أن تتناول يد التحسين البيئة التى يعيش تحت ظروفها هذا الحيوان ، فإن عوامل هذه البيئة تؤثر تأثيراً واضحا فعالا فى صحته وإنتاجه ، وتنحصر هذه العوامل فيما يلى :

١ — التغذية الصحيحة المتزنة الرخيصة ، ويمكن تحقيق ذلك بتنفيذ الآتى :

(ا) توفير مواد العلف الخضراء باتباع دورة زراعية تكفل زراعة محاصيل العلف الأخضر صيفا بجانب البرسيم شتاء .

(ب) توفير مواد العلف الجافة كمخلفات المطاحن والمضارب والمعاصر مع العمل على خفض أثمانها فى الأسواق بإجراء ما يلى :

(١) تحريم تصدير هذه المواد إلى الخارج فى اية صورة من صورها وتحويلها عن طريق الحيوان الزراعى إلى منتجات حيوانية ومنع استعمال الكسب فى الحريق منعا باتا مع العمل على إكثار زراعة المحاصيل الزيتية واستيرادها من خارج البلاد .

(٢) رعاية صناعة الأعلاف الحيوانية المجهزة فى مصر رعاية فنية ومالية حتى لاتندثر هذه الصناعة الناشئة التى تعتمد فى الوقت الحاضر اعتمادا كليا على التصدير الخارجى ، هذا ومن الثابت أن هذه الصناعة تهدف بطريق غير مباشر إلى إرشاد الزارع وتشجيعه على تغذية حيواناته تغذية فنية متزنة رخيصة .

٢ — تحسين الحالة الصحية للحيوان الزراعى :

ويمكن تحقيق ذلك بمقاومة الأمراض المعدية واستئصال الطفيليات وتوفير مياه الشرب النقية فى القرى والمزارع ، وإجراء التحصين الإجبارى دوريا ضد الأمراض الوبائية التى يكثر انتشارها بين الحيوانات المصرية كحناق الماشية ، وجدرى الضأن ، والحمى القلاعية ، وبعض الأمراض الوافدة كالطاعون البقرى .

٣ — تحسين طرق المواصلات :

نظراً إلى ما لتحسين وسائل المواصلات من أهمية كبرى فى سبيل النهوض بالإنتاج الزراعى وخاصة الحيوانى منه لسهولة تصريفه ، ونظراً إلى ما لذلك من أثر بليغ فى تشجيع الزراع للعناية بشئون التربية وحثهم على الإكثار من حيواناتهم فإنى أطالب بعمل شبكة طرق فى مصر وخاصة فى شمال الدلتا .

ويؤيد ماذهبت إليه ارتفاع حمولة الأرض فى مديريات المنوفية والقلوبية والجيزة لوقوعها حول مدينة القاهرة ، ولوجود شبكه من الطرق الممهدة بين هذه المدينة وأجزاء المديريات سابقة الذكر مما يسهل تصريف منتجات هذه المديريات .

هذا فضلا على أن إنشاء شبكة من طرق المواصلات تربط أجزاء البلاد المختلفة يساعد على التوسع فى استصلاح الأراضى البور لتوافر أسباب ذلك ، وهذا بلا شك يعود على الدخل القومى بالخير العميم .

وقبل أن أختتم كلمتى هذه أرى أن أشير إلى ما تجنيه البلاد من فوائد عميمة إذا وجهت عنايتها إلى حجر الزاوية فى صرح الاقتصاد القومى ، ألا وهو الزارع المصرى فيجب أن تتعهده بالإرشاد والتعليم والمساعدة ، فتجعله فى لطف وكياسة يسمع ويرى ويحس ويربح ، ويجب أن يربح من الإنتاج الحيوانى ، فنذهب إليه فى بيته وحقله فنرشده إلى أوفق الحيوانات الزراعية التى تلائم المنطقة الموجود فيها ، وتتناسب مع المحاصيل التى ينتجها ونهديه إلى أحسن طرق التربية ، ونمده بأرخص وأنسب مخاليط العلف المجهزة ونسلحه بالآلات الزراعية النافعة ، ونساعده فى تصريف منتجاته بأثمان مناسبة .

كما نعمل فى نفس الوقت على تعزيز محطات الإنتاج الحيوانى التابعة لوزارة الزراعة والمعاهد العلمية فنمدها بالمال والتشجيع لتزدهر من حيث العدد والكم ، فتصبح مثالا يحتذى به ، ومناراً يهدينا فى حل مشكلات الإنتاج الحيوانى من تغذية وخصوبة وتربية .

مناقشة المحاضرة

رئيس الاجتماع : د . عبد اللطيف بدر الدين

د . سعد : هناك خمس توصيات أرجو أن تضاف :

١ — نسبة التصافى فى الحيوانات الكبيرة ضعيفة، ويجب العمل على رفع هذه النسبة .

٢ — لتحسين المواصلات أهمية ويجب التفكير فى إعداد ثلاجات للنقل

٣ — تحسين صفات اللحم فى الجمل .

٤ — استيراد الحيوانات الصغيرة وتسمينها محليا .

٥ — منع ذبح الحيوانات الحوامل بإيجاد جساسين فى السلخانات .

د . زين الدين : ١ — على أى أساس علمت أن البلاد تستهلك ٢٨٠ ألف طن من اللحم .

٢ — عملية تهجين من حيوانات أجنبية مع الحيوانات المحلية.

٣ — أرى أن تربى حيوانات لحم فقط .

٤ — أعتقد أن الحيوانات بمديرية البحيرة والفيوم لا تصل نسبتها للأرض الزراعية إلى مافى المنوفية بسبب التوسع فى زراعة البساتين بالمديريتين الأوليين بالقياس إلى زراعة الحاصلات .

٥ — أرى أن تنظم عملية الاستيراد من الخارج بحيث تصل إلينا الحيوانات من ليبيا فى أشهر غير الأشهر التى نستورد فيها الحيوانات من السودان مثلا ، وهذا وذاك يجب ألا يتعارض مع مواسم الزيادة فى الإنتاج هنا بمصر .

٦ — ذكر السيد المحاضر أن الأعلاف التى صدرت فى سنة ١٩٥٠ بلغت قيمتها ٢/١ مليون جنيه ، فهل هناك بيانات عنها بعد منع تصديرها ؟ .

د الأنربى : الحقيقة أن الإنتاج والاستهلاك لم يقل ، ولكن الاستيراد فى الواقع هو الذى قل فى الجمال وخلافها .

د . عبد الرحمن : أعتقد أن الحل العاجل لأزمة اللحوم هو تأسيس شركات للتسمين .

الأستاذ عارف : أريد أن أعرف أى نوع من الحيوانات يستجيب استجابة سريعة للعلائق .

د . عبد الرحمن : أعتقد أنها العجول البلدية .

الأستاذ عارف : والغنم .

د . عبد الرحمن : الغنم لا ، لأن هناك عقبات فى تربيتها وخطورة كثيرة .

د . عبد الغفار : أرى أن هناك تنافسا غذائيا بين الإنسان والحيوان ، فكمية العلف تقل لاهتمام الإنسان بالمحاصيل الأخرى ، وليس هناك سياسة عاجلة إلا الاستيراد .

د . زكى : أولا ، يجب أن نبحث موضوع استهلاك اللحوم فى بلادنا وأن يحدد سعر اللحم الحي فى أول السنة الزراعية ويكون محددا بالنسبة لسعر رجيع الكون وأنواع العلف المختلفة فينخفض ويرتفع تبعا لنسبة ارتفاع وانخفاض ثمن العلف .
كما أنه يجب أن ترتفع أسعار اللحوم فى الصيف بنسبة ارتفاع ثمن العلف . وإنى أرى أن تعمل المنشآت الحكومية الكثيرة فى التفاتيش وتفاتيش مصلحة الأملاك على استغلال تربية اللحم .

د . الابيارى : أقترح استدعاء مائدة مستديرة لبحث هذا الموضوع العظيم الأهمية .